السفير

الاربعاء 4 حزيران 2008 العدد 11014

6

إطلاق مزايدة لتعزيز خدمات «الحزمة العريضة» في تموز

أسهم خصخصة الخلوي إلى تراجع.. والهيئة المنظمة متفائلة

انعكس الدخان الأبيض السياسي في الدوحة ضباباً في شأن مصير تحرير قطاع الاتصالات في لبنان، ولا سيما قطاع الخلوي. إذا كان مؤتمر «باريس ـ٣» رفع أسهم الخصخصة بشكل عام، تدعمها خطوتا إنشاء المجلس الأعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات، فإن دخول المعارضة إلى الحكومة بالثلث المعطل، أعاد هذا الملف إلى نقطة الصفر تقريباً.

خلال تحضيرات الحكومة ووزارة الاتصالات للقيام بمزايدة لبيع رخصتي الخلوي، عبر النائب علي حسن خليل بوضوح عن رفض كتلة التنمية والتحرير لدفتر شروط خصخصة الهاتف الخلوي، كما أن حزب الله بلسان الأمين العام السيد حسن نصر الله اعتبر أن ما يجري في هذا الملف هو أكبر عملية سرقة للمال العام.

الكثير من أركان المعارضة توجه إلى الرأي العام حول قطاع الخلوي على اعتباره «بترول لبنان»، وإن كانوا في الجانب الآخر يطالبون بتخفيض أسعار الخدمات وتحسينها، مما يعني تقليص قيمة هذا «البترول» وما يدره من إيرادات على الخزينة.

الازدواجية الضمنية في موقف المعارضة من الخصخصة، لا يخفي أيضاً ازدواجية معينة في مواقف بعض أقطاب ١٤ آذار البارزين. فلطالما عبر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عن رفضه المبدئي لخصخصة قطاعات خدماتية تديرها الدولة، في حين كان وزير الاتصالات الحالي مروان حمادة، وهو أحد أعضاء كتلة اللقاء الديموقراطي التي يترأسها جنبلاط، يحضر بشكل حثيث طوال فترة تواجده في الوزارة، لملف الخصخصة.

من هنا، تبدو أسهم الخصخصة في البورصة السياسية اليوم، متراجعة، وخصوصاً أن العمر القصير نسبياً للحكومة المقبلة، يدفع إلى الاعتقاد بأن الحكومة ستؤجل البت في ملف الخصخصة وإطلاق المزايدة إلى ما بعد الانتخابات النيابية في العام القادم.

لا شك أن الاعتراض على مبدأ تحرير قطاع الاتصالات له حيثياته، نظراً إلى التجارب السابقة في هذا المجال، حيث يتخوف بعض المراقبين من وجود صفقات بين أركان السلطة لتقاسم مغانم القطاع. يضاف إلى ذلك، الانحياز التاريخي لليسار اللبناني بمختلف شرائحه، إلى فكرة زيادة استثمارات الدولة في القطاعات الخدماتية لتحسين الخدمات وتخفيض سعرها، كبديل عن الخصخصة وإيجابياتها في مجال التنافسية.

في المقابل، تركز الجهات المدافعة عن خصخصة الهاتف الخلوي، بما فيها أوساط الهيئة المنظمة للاتصالات، على جدوى استثمار الدولة في قطاع ذي طابع تجاري بحت. فأمام محدودية القدرات المالية للدولة، تفضل هذه الجهات أن تتوجه استثمارات الدولة إلى قطاعات خدماتية أشد تأثيراً على المواطنين، مثل الصحة والتربية أو حتى الكهرباء في الوقت الراهن، والاستفادة من إيرادات خصخصة الخلوي والتي يتوقع أن تصل إلى ٥ مليارات دولار، في إطفاء الدين العام.

استناداً إلى هذا المنطق، تؤكد الهيئة المنظمة للاتصالات، والتي حضرت سابقاً دفتر الشروط الخاص بالمزايدة العالمية على شبكتي الخلوي المحليتين، أن بمقدورها تبديد هواجس معظم الأفرقاء المتحفظين على مبدأ الخصخصة. هذه الثقة مبنية على أساس أن منطق تحرير القطاع يغلب أي توجه اقتصادي آخر. لكن العقدة تتمثل بدخول المصالح الضيقة للأفرقاء السياسيين، ناهيك عن اعتراض البعض على توقيت الخصخصة قبل استتباب المشهد السياسي والأمني في البلد.

إلا أن الجهات المدافعة عن الخصخصة تنطلق في تحليلها من مسألة اهتراء البنية التحتية لقطاع الاتصالات، نتيجة غياب الاستثمارات عنه، وبالتالي لن تتمكن الجهات الرافضة للخصخصة، المطالبة بتحسين الخدمات وتقليص التعرفة من دون القبول بمبدأ الخصخصة.

وترى الهيئة المنظمة أن التأخير في إنشاء شركة «اتصالات لبنان» (ليبان تلكوم)، يعني الإصرار على إبقاء وضع القطاع على ما هو عليه، أي أن يكون نفطاً للخزينة على حساب جيوب المواطنين.

نظراً إلى التجارب العديدة في دول المنطقة، تبدو خصخصة شركتي الخلوي وإدخال شركة ثالثة (اتصالات لبنان) وربما رابعة في المستقبل، أمراً حتمياً، لاسيما أن هذه التجارب أكدت أن معدل الاختراق في الخطوط ارتفع تدريجياً من ٣٠ إلى ٨٠ في المئة على الأقل في تلك الدول، بعد تحرير القطاع. كما أن الخصخصة ترافقت مع استثمارات ضخمة في البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى خلقها آلاف فرص العمل سنوياً.

كذلك، تحضر الهيئة المنظمة حالياً لإطلاق مزايدة في تموز المقبل، من أجل الترخيص لشركتين جديدتين تتخصصان في تأمين الحزمة العريضة (Broadband)، على أن يليهما ترخيص لشركة ثالثة. وتهدف هذه الخطوة إلى تشجيع استثمارات جديدة كبرى في مجال شبكات الألياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في كافة المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى استخدام فعال لحيز الترددات اللاسلكية الوطنية. وتتوقع الهيئة أن تنتهي المزايدة خلال ثلاثة أشهر، على أن تصل قيمة الاستثمارات في السنتين المقبلتين حوالى مليار دولار في إنشاء شبكات تؤمن السعات الدولية اللازمة لقطاعات الانترنت والاتصالات السلكية.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة واجهت مشاكل عدة مع هيئة «أوجيرو» في قطاع الانترنت السريع «دي.إس.إل»، وصدرت بيانات وبيانات مضادة في هذا الخصوص، وإن كانت الهيئة لا تعترض على استحواذ «أوجيرو» حصة الأسد (٨٠٪) من مستخدمي الـ«دي.إس.إل»، وإنما على طريقة تعاملها مع الشركات الخاصة التي تقدم الخدمات أيضاً.

بانتظار التطورات القادمة على صعيد تأليف الحكومة، تتأرجح إذاً أسهم الخصخصة في الميزان، على أن يظهر الوقت حقيقة تمسك جميع الأطراف بمواقفهم، وقدرة الحكومة على تحرير قطاع حيوي كالاتصالات بشفافية لم تعهد الطبقة السياسية على ممارستها سابقاً.

أحمد حيدر

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"